بيان دولة الكويت أمام اللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة

(البند 25: التنمية الاجتماعية)

يلقيه السكرتير الثاني عبدالوهاب السنان

2 أكتوبر 2019

---

بسم الله الرحمن الرحيم

**السيد الرئيس،**

يسر وفد بلادي أن يتقدم لكم بالتهنئة على انتخابكم رئيساً وكذلك نهنأ أعضاء المكتب على انتخابهم، وأننا على ثقة أنه بفضل خبرتكم وحكمتكم ستتمكن اللجنة من تحقيق أعمالها في هذا العام على النحو المرجو منها. كما نتقدم بالشكر للأمين العام على إعداد التقارير المعروضة على اللجنة في إطار بند التنمية الاجتماعية، والشكر موصول كذلك لمقدمي الإحاطات.

كما يعرب وفد بلادي عن تأييده لما جاء في بيان ممثل دولة فلسطين بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين .

**السيد الرئيس،**

لقد اطلع وفد بلادي على التقارير المقدمة من الأمين العام، بما في ذلك التقرير المعنون " تقرير الحالة الاجتماعية في العالم لعام 2019: نهج للتصدي لعدم المساواة في المستقبل " والذي أشار فيه إلى أن "ارتفاع معدلات عدم المساواة داخل البلدان وبينها يعد مشكلة عالمية".

ومن هذا المنطلق، تحرص دولة الكويت على دعم الدول الأعضاء في المجتمع الدولي ممن يواجه تحديات في سعيهم لتحقيق التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة. وذلك من خلال الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية الذي يساهم بتمويل أكثر من 981

مشـــروع تنموي في عدد 107 دولة حول العالم، وتُقدر إجمالي قيمة القروض المقدمة من قبل الصـندوق الكويتي منذ تأسـيسـه بأكثر من 6.3 مليار دينار كويتي، ما يعادل أكثر من 21.7 مليار دولار أمريكي.

**السيد الرئيس،**

فيما يتعلق بـــــ"تعزيز التكامل الاجتماعي من خلال الادماج الاجتماعي" نشـاطر الأمين العام الرأي بأن سياسـات الحماية الاجتماعية تمثل عناصـر حيوية للاسـتراتيجيات الإنمائية الوطنية للحد من الفقر ودعم النمو الشـامل والمسـتدام لأنها ترفع مسـتوى دخل الأسرة المعيشية.

وانطلاقاً من إيمان بلادي بأهمية دور الأســـرة في التنمية الاجتماعية، فقد كفل دستور دولة الكويت صون وحماية كيان الأسرة باعتباره نواة المجتمع، وتم اصدار قانون المســـاعدات العامة ليمد يد العون لكل مواطن يتعرض للحاجة، كما تحمل الدولة على عاتقها مسـؤولية رعاية الأسـر والأفراد الذين يتقاضـون مسـاعدات لتحسـين أحوالهم المعيشية والوقوف إلى جانبهم في أحلك الظروف واعانتهم على تجاوزها.

**السيد الرئيس،**

تولي بلادي اهتماماً خاص لتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الهشـة والمستضـعفة. فعلى سـبيل المثال، تكفل قانونين الدولة عده ضـمانات للمسـنين مثل الحق في مخصـص مالي شهري يكفل له رعاية صحية معفية من الرسوم كما تكفل الدولة توفير وتجهيز دور خدمات الرعاية الإيوائية والمتنقلة والقانونية للمسنين.

كذلك لدى بلادي سياسة قوية وواضحة لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، فنحن طرف في اتفاقية حقوق الأشـخاص ذوي الإعاقة، ونسـعى لضـمان تمتع الأشـخاص ذوي الإعاقة بحقوقهم وتمكينهم من المســـاهمة الكاملة في المجتمع، بما في ذلك تعزيز دورهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

أما فيما يتعلق بالسـياسـات والبرامج المتصـلة بالشـباب، نتفق مع الأمين العام بأنه "من الضـروري إحراز التقدم في مجال عمالة الشـباب بغية وضـع المجتمع العالمي على

مســـار تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المســـتدامة وتحقيق النمو الاقتصـــادي العالمي الشامل والمستدام."

وعليه حرصـــت بلادي على تقديم كافة أشـــكال الدعم والاهتمام لفئة الشـــباب للنهوض بقضـايا التنمية الاجتماعية، فقد أنشـأت حكومة دوله الكويت "الصـندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة" بهدف تمكين الشباب اقتصادياً ومكافحة البطالة وتعزيز دور القطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصـــادي. كما أن لوزارة الدولة لشـــؤون الشـــباب دور بالغ الأثر في احتواء شـــبابنا الوطني وتبني مبادراتهم وتحقيق تطلعاتهم ومشاركتهم الفعالة مع المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

**ختاماً السيد الرئيس،**

وتؤكد بلادي بأنها لن تدّخر جهداً في تعزيز الجهود المبذولة للارتقاء بالتنمية لكافة فئات المجتمع، وخاصـــة الفئات المســـتضـــعفة منهم، وتدعو إلى أهمية تضـــافر الجهود المشتركة والتعاون الدولي وتبادل الخبرات، لتحسين رفاه شعوب العالم ونوعية حياتهم من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بما لا يترك أحد يتخلف عن الركب.

**وشكرا السيد الرئيس.**